المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵜⴰⵎⵖⵔⴱⵉⵜ ⵖⵓⵔ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵣⵣⵉⵡⵉⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⵉⵜⵉⵏ
Moroccan Journal of Research in Human and Social Sciences
Volume 02 Numéro 01 (Juin 2023) pp. 156-181

العمل التعاوني والتمكين الاقتصادي بالمجالات الهامشية،
مقاربة سوسيو أنثروبولوجية لو اقع الحال بالمغرب

Cooperative work and economic empowerment in marginal areas: a socio-anthropological approach to the reality of the situation in Morocco

د. محمد الشتيوي[1]

ملخص

إذا كان النموذج التنموي المستقبلي يجب أن ينْبني على "اقتصاد متوازن، بقطاع خاص تقليدي وقطاع عمومي فعّال، واقتصاد اجتماعي صاعد". فإن هذه الورقة العلمية تحاول أن تسلّط الضوء على الاقتصاد التعاوني باعتباره مكوّنا أساسيا من مكونات الاقتصاد الاجتماعي، واستراتيجية فعالة لتمكين الأفراد والمجتمعات ذاتيا. وقد تمّت مقاربة هذا الموضوع من منظور سوسيوأنثروبولوجي، عبر تحليل الفرص والإمكانات التي تكشف عنها الدينامية التعاونية الراهنة بالمغرب. ذلك أن العديد من التجارب الرائدة في مجال التعاونيات بالمغرب وعبر العالم، تستفيد من أيكولوجية اجتماعية محلية محتضنة ومحفّزة. يزكّي هذا الطرح التفاوتات المجالية الدّالة ضمن الدينامية التعاونية الراهنة المسجَّلة بالمغرب: إذ تتقدم المناطق والمجالات الهامشية بالجبال والنّجود العليا، بشكل واضح، على المناطق الحضرية والأقاليم السهلية المحيطة بالمدن والحواضر الكبرى.

الكلمات المفاتيح: العمل التعاوني، المجالات الهامشية، التمكين الاقتصادي، رأس المال الاجتماعي المحلي.

Abstract

If the future development model should be based on a "balanced economy, with a traditional private sector and an effective public sector, and an emerging social economy", this scientific paper attempts to shed light on the cooperative economy as a strategic component for the social economy, and an effective strategy for the self-empowerment of individuals and communities. This topic has been approached from a socio-anthropological perspective, through an analysis of the opportunities and potentials revealed by the current cooperative dynamism in Morocco. This is because many of the leading experiences in the field of cooperatives in Morocco and across the world benefit from an incubating and stimulating local social ecology. This statement confirms the significant spatial differences within the current cooperative dynamic registered in Morocco: the marginal areas and areas of the mountains and high plains are clearly ahead of the urban areas and the plain regions surrounding cities and metropoles.

Keywords: Cooperative Work, Marginal Areas, Economic Empowerment, Local Social Capital.

[1]- أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة سيدي محمد بن عبد الله. (echetioui@gmail.com)

تقديم

لم يعد من المستساغ بالنسبة للباحثين في حقل العلوم الاجتماعية حصر التنمية ضمن أبعادها الاقتصادية الكلاسيكية فقط، المتمثلة في معدلات النمو الاقتصادي السنوي والناتج الداخلي الخام للدول، بل أضحت التنمية صيرورة مجتمعية مركبة لا تقبل التجزيء أو الاختزال ولا الفصل عن المعطيات البنيوية والسوسيوثقافية للمجتمعات. في هذا السياق سيحظى البعد الإنساني ضمن النماذج النظرية والسياسات التنموية الجديدة بأهمية بالغة، يبرز الدور الحيوي الذي أضحت تلعبه الشبكات المدنية وتنظيمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باعتبارها أنجع الحلول العملية لتحقيق التمكين الاقتصادي بالنسبة للأفراد كما بالنسبة للمجموعات البشرية المحلية والهامشية. فالنجاحات الأساسية للأنشطة الإنتاجية والخدماتية للتعاونيات مثلا تتمثل أساسا في دمقرطة الفرص والحياة الاقتصادية أمام الأفراد، وفي إدماجهم اجتماعيا عبر الاقتصاد، وكذا في التأسيس للتنمية محلية ذاتية ولرفاه اجتماعي خاص. بحيث أصبح للمزارعين الصغار، للصيادين والصناع التقليديين، للمستهلكين، وللنساء القرويات المهمّشات مبادرات اقتصادية مؤثرة في محيطهم الاجتماعي، بل صار البعض منها نماذج عالمية للنجاح الاقتصادي[2]، بعد أن أضحت تساهم بشكل فعّال في "تمكين الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا، من المشاركة في الرفاه الاقتصادي، وخلق فرص عمل لأصحاب المهارات، المفتقرين إلى الرأسمال أو الذين يملكون القليل منه"(OIT, 2022).

[2] ـ مثال ذلك بنك الفقراء (Gramen Bank) ببانغلادش الذي أنشأه الباحث في الاقتصاد محمد يونس، والذي انطلق كمؤسسة محلية للقروض الصغرى لفائدة النساء القرويات الفقيرات، ثم ما لبث أن تحوّل إلى مؤسسة مالية واسعة الانتشار بمختلف المناطق القروية بهذا البلد الأسيوي.

أولا: في الإطار المفاهيمي

1. في مفهوم التمكين الاقتصادي

من المؤكد أن مفهوم التمكين ينتمي إلى شبكة المفاهيم المعاصرة في حقل العلوم الاجتماعية، وهو المفهوم الذي شهد تداولا موسّعا وعرف توظيفا مكثّفا من قبل عدد مهمّ من الباحثين منذ العقد الأخير من القرن العشرين، في ارتباط وثيق ببروز عدد من المقاربات الجديدة لمسألة التنمية في أبعادها الإنسانية والمجتمعية، وبما تطرحه هذه الأخيرة من تحديات سوسيومجالية وسوسيوثقافية بالأساس. ويقود التتبّع الجينيالوجي لمفهوم التمكين (**Empowerment**) إلى الوقوف على البدايات الأولى لاستخدامه في المجال التداولي الأنجلوساكسوني، حينما شكّل أحد أهم الاهتمامات النظرية في ميدان علم النفس الاجتماعي بالولايات المتحدة الأمريكية، وانشغالا عمليا وميدانيا للإخصّائيين في ميادين الخدمة الاجتماعية والصحة العامة منذ سبعينات القرن العشرين كما أن المفهوم سيؤثّث بشكل كبير العديد من الإسهامات الأكاديمية خلال فترة التسعينات من نفس القرن، قبل أن يقتحم لاحقا أديبات وخطابات جلّ المؤسسات الدولية التي جعلت من التنمية موضوعا رئيسا لاهتمامها(Barbara Levy Simon, 1994) . فما هي الدلالات الأساسية للمفهوم؟ وما هي أبعاد التمكين الاقتصادي تحديدا؟

التمكين في اللغة العربية هو مصدر مشتقّ من الفعل "مكّن" ويعني التقوية والتعزيز، نقول مكّنه من الانتصار أو النجاح، أي أهَّله لذلك وجعله ممكنا، كما يحيل التّمكين كذلك إلى التّملّك ومنح السلطة أو الصلاحية: نقول تمكين المستأجر من العين المؤجَّرة أي أن يُجعَل له عليها سلطانا ويُصبح بإمكانه استغلالها والاستفادة منها (مجمع اللغة العربية، 2008، الصفحات 881-882) وإذا كان المفهوم في اللغة العربية يشير إلى أهلية عامة للأفراد بأبعاد أساسية كالقدرة والتملك، والاكتفاء الذاتي والاستقلالية، فإن التحليل اللغوي لتعبير التّمكين في اللغة العربية و(**Empowerment**) واللغة الإنجليزية معا ,Yann le bossé)

(1996, p. 138يكشف عن تضمّنه لأبعاد متنوعة ومعاني متجاورة تحيل في المجمل على القوة والتحكم في زمام الأمور، وكذا على القدرة على التأثير. أما على مستوى اللغة الفرنسية، ولئن كان الكثير من الباحثين قد فضّلوا الاحتفاظ بالتعبير الإنجليزي كما هو، مُعتبرين أن "عبارة (**Empowerment**) غير قابلة للترجمة (**Intraduisible**) لأنه من الصعب العثور لها على مقابل في اللغة الفرنسية" (Zineb Hda, 2020, p. 95) ، فإن اللجنة العامة للمصطلحات والتحديث اللغوي بفرنسا قد استقرّ تقدير أعضائها على كون تعبير (**Autonomisation**) يعدّ أفضل صيغة لغوية لترجمة التعبير الإنجليزي (**empowerment**) (CGTN, 2006) دون أن يعني ذلك أن هذه الصيغة هي الوحيدة المستخدمة من قبل كل الباحثين لنقل المفهوم وترجمته إلى اللغة الفرنسية (Calvès, 2009, pp. 735-749)

وبغضِّ النظر عمّا يثيره تعبير (**Empowerment**) من إشكالات ذات طبيعة مفاهمية، وأخرى ترتبط أساسا بصعوبة ترجمة ونقل معانيه المركّبة والمتعدّدة إلى لغات وسياقات ثقافية أخرى، فإن استقراء الإسهامات الأكاديمية والأدبيات المؤسساتية حول الموضوع يمكن أن يساعد في صياغة تحديد عام وتوافقي للمفهوم، مفاده أن التمكين يشير في المجمل إلى صيرورة متعددة الأبعاد لتعزيز وتقوية قدرات الأفراد والمجموعات البشرية، وتستهدف تأهيلهم ومنحهم مزيدا من السلطة والتأثير، لجعلهم قادرين على التحكّم في المجرى العام لوجودهم وحياتهم اليومية بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وهذا ما يجعل من التمكين وباختصار شديد يعني "تملّك القدرة على الفعل أو التصرّف المفضي إلى نتائج ملموسة"(Yann le bossé, 2008, p. 138) ، مع ما يستلزمه هذا الأمر من تأهيل وإتاحة للفرص وتنويعٍ لخيارات العيش الكريم سواء أتعلق الأمر ب تمكين فردي أو تنظيمي أو مجتمعي(Ninacs, 2005, p. 155)

ولئن كان هناك من مجال لتوافق أغلب الباحثين بشأن جينيالوجيا المفهوم واستخداماته الأوّلية، فإن هذا التوافق يرتبط أساسا بالأصول والطبيعة البسيكوسوسيولوجية لمفهوم التمكين، فقصب السبق في صياغة المفهوم يعود للعلماء والباحثين في ميدان علم النفس الاجتماعي، قبل أن يصير البعد الاقتصادي أحد أهم أبعاد المفهوم وأكثرها التصاقا به، نتيجة التوظيف المكثّف الذي شهده هذا الأخير من قبل المختصّين والهيئات الدولية المهتمة بموضوع التنمية. ضمن هذا الإطار اعتبر البنك الدولي أن التمكين الاقتصادي هو بمثابة صيرورة "لتنمية موارد وقدرات الفقراء وتأهيلهم بشكل أفضل للمشاركة والتفاوض في المؤسسات التي لها تأثير على حياتهم، وجعلهم بالتالي مسؤولين ومتحكمين في مصائرهم"(Narayan, 2004, p. 18) . وبذلك تكون أهم نتيجة ملموسة يجب أن تُفضي إليها عملية التمكين الاقتصادي هي دمج الأفراد المعوزين والمجموعات المهمّشة للمشاركة في الدورة الاقتصادية، عبر تيسير وصولهم إلى الموارد الإنتاجية وتسهيل ولوجهم إلى اقتصاد السوق، بالقدر الذي يحقق لهم نوع من الاكتفاء الذاتي والعيش الكريم، وبالقدر الذي يجعلهم كذلك فاعلين وجزء من البنيات والمؤسسات الاقتصادية بأوطانهم وبمجالاتهم المحلية. وتستند هذه الصيرورة بالضرورة بحسب البنك الدولي دائما إلى أربع دعامات أساسية هي **الولوج إلى المعلومة، الإدماج بواسطة المشاركة، إرساء أليات للمسؤولية، والقدرة على التنظيم المحلي**(Narayan, 2004, pp. 1-18) .

2 ـ في مفهوم المجالات الهامشية

من المؤكد أن تعبير المجال في اللغة العربية مشتقّ من الفعل جال، وأصله في اللغة العربية من "جَأَلَ يَجْأَلُ، أذا ذهب وجاء" (ابن منظور، د ت، صفحة 529)، بمعنى تحرّك وطاف في منطقة ما ولم يستقر فيها بمكان معيّن، ولذلك يقال أيضا "جال ببصره" بمعنى طاف بنظره ضمن ما يمكن أن يسمح به نطاق الرؤية وأفقها دون أن يستقر به على منظر أو موقع محدّد. وبذلك يصبح هذا التعبير يشير بشكل دقيق إلى حيّز مكاني ما، بما يتضمّنه من

حدود وتخوم قد تكون نسبية وغير محدّدة بشكل ثابت. ولعلّ هذه الدلالات هي ما جعل من مفهوم المجال رغم حداثة استخدامه بالأدبيات والدراسات في حقل العلوم الاجتماعية المكتوبة باللغة العربية، يتفوّق بسرعة من حيث التوظيف على مفهوم المكان الأقدم والأوسع تداولا فيما سبق، ذلك أن مفهوم المجال يتمتّع بمرونة ويتضمنّ معاني متجاورة بشكل محايث: الحركة، والتغيّر والعلاقات. وبالبحث في دلالات المفهوم في لغات أخرى، نجد تعبير (**Espace**) في اللغة الفرنسية كما تعبير (**Space**) في اللغة الإنجليزية، وهما مشتقّيْن معا من الكلمة اللاّتينية (**Spatium**) والتي تعني الميدان أو الفضاء الممتد.

وبالتركيز على مفهوم المجالات الهامشية ضمن السياق المغربي، يمكن القول على أن المقاربة السوسيوأنثروبولوجية كفيلة باستجلاء جينيالوجيا الظهور الأول للمفهوم واستخداماته الوظيفية. إذ نجد أن مفهوم المجالات الهامشية قد استخدم في البدء كبديل عن مفهوم بلاد السيبة الذي كان يشير إلى مجالات عيش ومناطق استقرار بعض المجموعات القبَلية الكبرى بعينها، والتي استطاعت تاريخيا الانفلات من الخضوع السياسي التقليدي والمباشر لسلطة المخزن المركزي أو الدولة، حيث تمكنت هذه القبائل دون غيرها من أن تظلّ بمنأى عن "أي سلطة خارجية، سواء أكانت هذه السلطة تحكّما في النفوس أو استغلالا للخيرات والأموال بوجه من أوجه الاستغلال ولو كانت ضرائب ومغارم" (الجابري، 2007، صفحة 184). وسيجعل هذا الأمر تلك المجموعات البشرية تتمتّع بوضع هامشي ونوع من "الحرية الثقافية والسياسية إزّاء الحكم المركزي" (بنسالم، 2007، صفحة 21) هامشية استطاعت من خلالها بعض القبائل التي لاذت بنفسها إلى مناطق جبلية ونائية، من المحافظة على وحدتها واستقلالية مؤسساتها المجتمعية، وكذا من انتزاع حق تدبير شؤونها المحلية بشكل ذاتي، فما كان يوحّد مناطق السيبة هاته وهذه المجالات الهامشية ذات الطبيعة القَبيلة، حسب كلنر **(E.Gellner)**، هو: "رغبتها وإرادتها في التدبير الذاتي لشؤونها المحلية بالدرجة الأولى"(Jeanne, 1966, p. 111) . وتأكيدا لما سبق يمكن أن نستحضر هنا تصنيف

ابن خلدون السابق بمدة عير يسيرة الكتابات الكولونيالية المتحدثة عن بلاد المخزن وبلاد السيبة، تصنيف اعتبر من خلاله صاحب المقدمة أن هناك "صنفين من القبائل: قبائل خاضعة ومنقادة، ضعيفة التلاحم، وبالتالي فاقدة لقوّة العصبية ومنفعلة بالتاريخ، ثم قبائل قائدة ومسيطرة وشديدة الاندماج، وذات عصبية فاعلة في التاريخ ومحركة للتطور المجتمعي" (الهراس، 2004، الصفحات 149-149)

هكذا إذن، واستنادا إلى الاختبار الجماعي لأحداث تاريخية كبرى، وكذا إلى التكيّف المشترك مع الإطار الإيكولوجي الصعب للاستقرار في بعض الأحيان، تشكلت هذه الهامشية المجالية ذات الخلفية السوسيوثقافية والطبيعة السوسيوتاريخية. هامشية اتخذت ولا زالت تتخذ، بحسب السياق العام، العديد من التمظهرات ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية كذلك: السِّيبة، المقاومة، حركات احتجاجية، تهميش، اقتصاد معاشي، وغيرها من التمظهرات التي ساهمت وبشكل متظافر العديد من المحدّدات في بنائها وتشكيلها، وأدّت إلى وسْم المجالات الهامشية بفاعلية سياسية واجتماعية واقتصادية خاصة ومتفرّدة.

ثانيا: العمل التعاوني والمجالات الهامشية

1. العمل التعاوني ومتغيّر المجال

وطنيا يعيش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عموما، وأنشطة التنظيمات التعاونية بوجه خاص، ومنذ مطلع الألفية الثالثة، على إيقاع دينامية غير مسبوقة، مسجِّلة اضطرادا كبيرا وطفرة عددية في تأسيس التعاونيات بمختلف مجالات النشاط الإنساني، وبجلِّ مناطق وأقاليم المملكة. هكذا، وبحسب البيانات الرسمية، تجاوز عدد التعاونيات بالمغرب 48 ألف تعاونية سنة 2022 (مكتب تنمية التعاون، 2022) نتيجة التنفيذ المتزامن لحزمة مهمة من السياسات العمومية الداعمة للقطاع والهادفة للنهوض بالاقتصاد التعاوني، يتعلق الأمر هنا أساسا بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية(2005)، ومخطط المغرب الأخضر(2008)، فضلا عن إقرار إطار تشريعي جديد للتعاونيات تمثل في القانون رقم: 112.12، دخل حيّز التنفيذ

سنة 2015. فنتيجة لكل ذلك، تضاعف عدد التعاونيات عشر مرات تقريبا، إذ انتقل من 4985 تعاونية فقط سنة 2005، إلى أكثر من **ثمانية وأربعين** ألف تعاونية سنة 2022، في حين لم يتجاوز عدد المتعاونين النصف مليون متعاون (**689 617**) (مكتب تنمية التعاون، 2022) إلا بقليل، ما يطرح تساؤلات جوهرية من الناحية السوسيولوجية حول هذه الدينامية التعاونية الراهنة بالمغرب: هل يتعلق الأمر بدينامية حقيقية، أم مجرّد طفرة عددية. من ناحية أخرى، ورغم اقتحام العمل التعاوني خلال السنوات الأخيرة لقطاعات إنتاجية وخدماتية جديدة تحمل قدرا من التجديد والابتكار، إلا أن مختلف البيانات تشير إلى استمرارية هيمنة القطاعات التقليدية، إذ يحتل القطاع الفلاحي مركز الصدارة بأكثر من **ثلاثين ألف** تعاونية ما يمثل 67% من النسيج التعاوني الوطني، متبوعا بقطاع الصناعة التقليدية بأكثر من **تسعة آلاف** تعاونية ونسبة 16%. بينما تحتل تعاونيات السكن المرتبة الثالثة وتمثل 6% من مجموع التعاونيات بالمغرب سنة 2022)(مكتب تنمية التعاون، 2022)

المبيان رقم1: النسب المئوية لقطاعات اشتغال التعاونيات بالمغرب

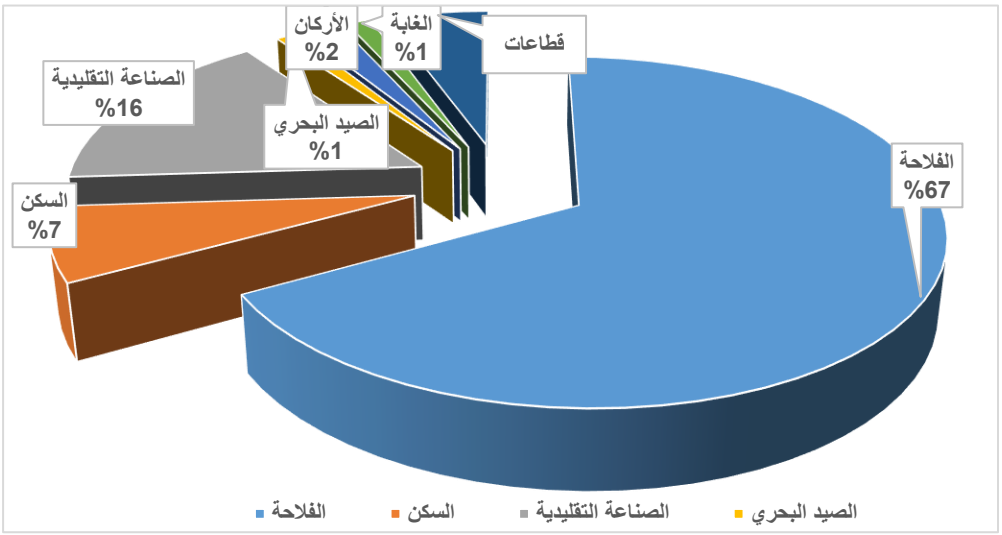

المصدر: البيانات الإحصائية لمكتب تنمية التعاون لسنة 2022

وإذا كانت مختلف المؤشرات الإحصائية الصادرة عن مكتب تنمية التعاون تشير إلى الطابع الشمولي للدينامية التعاونية الراهنة بالمغرب، وإلى استفادة مختلف جهات وأقاليم المملكة بشكل عام من هذه الدينامية، فإن النسبة الكبيرة للتعاونيات الفلاحية المشار إليها أعلاه، إذا ما أضفنا إليها تعاونيات الغابة وتعاونيات الأعشاب الطبية والعطرية، ونسبة هامة من تعاونيات السكن والصناعة التقليدية التي تنشط بالقرى والمراكز القروية، فإننا نكون آنذاك بصدد ظاهرة قروية بامتياز، إذ السواد الأعظم من الوحدات التعاونية تنشط بالمجالات القروية أو شبه القروية. ويكشف التوزيع الجهوي عن احتلال ثلاث جهات من المغرب العميق الصدارة، باحتضانها لأكثر من **34%** من تعاونيات المغرب: جهة الشرق في المقدمة بما مجموعه **6493** وحدة، متبوعة بجهة مراكش آسفي ب**5147** تعاونية، ثم جهة فاس مكناس ب **4920** تعاونية، فإن توزيع التعاونيات بالمغرب حسب الجهات. غير أن هذا التوزيع الجهوي لا يقدّم في واقع الامر رؤية أكثر دقة عن حيوية المتغيّر المجالي بأبعاده السوسيوثقافية، خاصة وأن دمج المخْتلِف وتقليص التفاوت، تبقى غاية الغايات بالنسبة لكل تقطيع جهوي، وكل إحصاء أو مسْح وطني بالمغرب.

لأجل ذلك سيكون التعمّق في التحليل السوسيومجالي لهذه البيانات مفيدا جدا، إذا ما تمّت المقارنة مثلا بين بعض العمالات والأقاليم المنتمية لنفس الجهة، وهي المقارنات التي تكشف عن عمق الهوة الموجودة بين المجالات الحضرية وشبه الحضرية من جهة أولى، والمجالات القروية من جهة ثانية. فمن بين أهم ما تشير إليه المعطيات الإحصائية بهذا الخصوص، التمركز الكبير للأنشطة التعاونية بالمجالات القروية، مقابل انحسارها بالمجالات الحضرية وشبه الحضرية، معطى أساسي يحيل إلى التّمفصل الموجود بين الأنشطة والممارسات التعاونية من جهة، وطبيعة البنيات والعلاقات الاجتماعية بالمجالات القروية من جهة ثانية. ضمن هذا الإطار يلاحظ مثلا كيف أن إقليم بولمان بالأطلس المتوسط، بساكنة قروية مشتَّتَة جغرافيا وقليلة عدديا (**596 197** نسمة)، يتفوّق بشكل واضح على المجال الحضري لمدينة فاس بحمولتها التاريخية العريقة وبساكنتها المليونية. وينطبق الأمر نفسه

على حاضرة مراكش إذا ما قورنت بالدينامية التعاونية بإقليم الحوز (ⵍⵃⵓⵣ) القروي المجاور لها.

الجدول رقم1: جدول مقارن لعدد التعاونيات ببعض المدن والأقاليم

مجالات حضرية		مجالات قروية	
العمالة	التعاونيات	الإقليم	التعاونيات
المضيق	13	العرائش	521
المحمدية	59	الجديدة	488
فاس	123	بولمان	370
مراكش	169	الحوز	276

المصدر: البيانات الإحصائية لمكتب تنمية التعاون 2022.

2. العمل التعاوني والمجالات الهامشية

تؤكد مختلف التجارب الدولية، بأن نجاح وازدهار هذا النمط الخاص من التنظيمات والأنشطة الاقتصادية يحتاج إلى خلفية سوسيوثقافية مشتركة وبنية مجتمعية محتضنة، على اعتبار أن تلك التنظيمات والأنشطة بمثابة مبادرات جماعية حرة ومنسقة، تعبّر عمّا يتقاسمه الأفراد كجماعة، من **قيم أخلاقية مشتركة ومن التزام متبادل**، ويمكن الاكتفاء في هذا الصدد بمثالين بارزين على هذا الصعيد: يتعلق الأمر باتحاديْن تعاونييْن، اتحاد تعاونيات **"موندراغون" (Mondragon Corporation)** بإقليم الباسك الإسباني ذي الخصوصية الثقافية والمتمتّع باستقلال ذاتي، وهو الاتحاد الذي يوجد ضمن قائمة المؤسسات التعاونية الأكبر على الصعيد العالمي، ويشغّل أزيد من ثمانين ألف عامل، كما يساهم بأكثر من 21% من الناتج الداخلي لإقليم الباسك (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015، صفحة 82). أما النموذج الثاني فيتعلق باتحاد "**ديجاردان"(Desjardins)** التعاوني المندمج بإقليم

الكبيك الفرنكفوني ضمن محيط أنكلوساكسوني طافح ومهيمن بكندا. وقد حلَّ هذا الاتحاد التعاوني ضمن قائمة الأربعين مؤسسة تعاونية الأكبر بالعالم أيضا[3]. ولعلّ هذا الأمر ما دفع "لويس فافرو"(**Louis Favreau**) إلى القول بأن عامل الحاجة (**condition de nécessité**) "غير كاف لتفسير بروز مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بل لا بدّ أيضا من أخذ المحدد السوسيوثقافي بعين الاعتبار بهذا الخصوص"(Favreau, 2003, p. 7) . ومن نفس المنظور يرى "جون لويس لافيل" (**Jean-Louis Laville**) بأن رأس المال الاجتماعي المحلي للأفراد هو بمثابة العامل المنظِّم (**le facteur organisateur**) لأنشطة وتنظيمات هذا الصنف من المقاولات، لأن الأفراد يعبّرون بانخراطهم الطّوعي فيها عن "انتمائهم المشترك، سواء أكان هذا الانتماء متوارثا (عائلي، عشائري، إثني...) أو مبنيا انطلاقا من البلورة الجماعية لمشروع تكون من خلاله هويتهم كمواطنين هي حافزهم الأقوى للعمل سوّيا" (Laville, 2004, p. 55)

وطنيا يكشف التحليل السوسيولوجي المقارن لمعطيات القطاع التعاوني بالمغرب، عن وجود تفاوتات مجالية دالة ما بين المجالات القروية نفسها، إذ تتقدّم وبشكل واضح المناطق والأقاليم النائية لمغرب الهامش بالجبال والنجود العليا، حيث تجد الأنشطة التعاونية في رسوخ البنيات الاجتماعية وأصالة التقاليد المحلية هناك، وكذا في بقايا وترسُّبات ممارسات وقيم تضامنية متوارثة تربتها الخصبة، تتقدّم على المناطق والأقاليم السهلية المحيطة بالمدن والحواضر الكبرى، حيث تعاني التنظيمات التعاونية من انحسار واضح. هكذا يتفوّق إقليم

[3] ـ للمزيد من المؤشرات حول هاذين النموذجيْن التعاونييْن، واللّذيْن ينشطان بإقليميْن يتمتّعان بخصوصية أو هامشية ثقافية (إقليم الباسك وإقليم الكبيك)، يمكن الرجوع إلى التصنيف العالمي الصادر عن الاتلاف الدولي التعاوني (ICA):

-Internationale co-operative alliance,*The worlds major co-operatives and mutual businesses*, ICA ,Geneva Switzerland.(consulté le 24/07/2012. Depuis le lien electronique suivant :

Www. Global300. Coop.

فكيك (ⵜⴼⴽⵉⵜ) مثلا بساكنته البالغة 138 325 نسمة فقط (المندوبية السامية للتخطيط) على إقليم مديونة بكتلة ديموغرافية مضاعفة (333 604 نسمة) (المندوبية السامية للتخطيط)، باحتضان الأول 18 398 متعاونا، وتوفّر الثاني على 740 متعاونا فقط (مكتب تنمية التعاون، 2020)

الجدول رقم2: مقارنة ما بين بعض الأقاليم القروية من حيث عدد المتعاونين

أقاليم قروية بأحواز المدن الكبرى			أقاليم قروية نائية		
الإقليم	السكان	المتعاونون	الإقليم	السكان	المتعاونون
مديونة	172 680	740	سيدي إفني	115 055	7770
النواصر	333 604	1480	تنغير	321 184	5713
م. يعقوب	174 079	2635	فكيك	138 325	18398

المصدر: بيانات مكتب تنمية التعاون سنة 2018، الإحصاء العام للسكان 2014.

وتخضع التفاوتات المجالية المشار إليها أعلاه بالأساس، إلى المحدِّدات السوسيوثقافية والمسارات التاريخية التي ميّزت كل مجال المجالات على حِدة، وأدّت إلى وسْمه برأسمال اجتماعي محلي خاص، ارتبط بالمجموعات البشرية المحلية التي استوطنت هذا المجال أو ذاك، وإلى إنتاج وإعادة إنتاج فاعلية اجتماعية استثنائية بتلك المناطق والمجموعات، إذا ما قورنت بما هو سائد وطنيا على هذا المستوى. فإذا كان من الثابت أن ازدهار العمل التعاوني يعتمد على جملة من العادات والتقاليد والقيم الأخلاقية المتأصلة، فإن الإرساء المبكر لبنيات السلطة والخضوع المباشر لأجهزتها كان له انعكاسات واضحة على مورفولوجيا البناء الاجتماعي بالمناطق القروية بأحواز المدن التاريخية والحواضر الكبرى، من حيث اختلال التوازنات القديمة بين مكونات المجتمع المحلي ووحداته، وتفكّك شبكة العلاقات الاجتماعية وأنماط التضامن التقليدية التي كانت سائدة فيما سبق، الأمر الذي أدّى في نهاية المطاف إلى

تقويض قدرة تلك المجالات المحلية على التعاون والتنظيم الذاتي. مقابل ذلك تمكّنت مجالات ومجموعات محلية دون غيرها وعلى امتداد قرون طويلة، من المحافظة نسبيا على وحدتها وعلى زخم الحياة المجتمعية بها، واستطاعت من خلال النّأي بنفسها عن الخضوع المباشر لسلطة المخزن المركزي، من تطوير نمط عيش مجتمعي هامشي تمكيني **(Autonome)**، ببنيات وقدرات معتبرة في مجال التدبير الذاتي لشؤونها المحلية.

هكذا، وعلى الرغم من أن المغرب ،شأنه في ذلك شأن العديد من دول العالم الثالث، لم يشهد ميلاد التنظيمات التعاونية في صيغتها المؤسساتية الحديثة إلاّ إبّان الفترة الاستعمارية، إلا أن تاريخه الاجتماعي حافل بالشواهد الإثنوغرافية الدالة على غنى وثراء الحياة المجتمعية بالمنطقة، حيث طوّرت المجموعات البشرية المحلية منذ القدم نمط عيش مجتمعي تضامني غايته الأساسية تحقيق نوع من **التمكين المحلي الذاتي autonomie (locale)** والحفاظ على وحدة المجموعة وتماسكها الداخلي، عبر منظومة متكاملة من القيم والأعراف والمؤسسات المجتمعية للتدبير التشاركي للموارد، من قبيل: **اتْويزة(ⵜⵓⵣⴰⵔⵜ)**، **الأكادير(ⴰⴳⴰⵔⵓ)**، **أكدال(ⴰⴳⴷⴰⵍ)**، **توالا(ⵜⵡⴰⵍⴰ)**، **اتْشرْظ (ⴰⵜⵛⵔⵉⵜ)**،... وغيرها من طقوس وممارسات معبرة عن رأسمال اجتماعي متوارث، وروح محلية أو نزعة عصبية تؤطرها مشاعر جمعية بالانتماء المشترك إلى **اجْماعة، (لجماعْت** أو **"إنفلاس ⵉⵏⴼⵍⴰⵙ)". اجْماعة** التي تعدّ البنية الاجتماعية القاعدية المعبّرة عن الإرادة العامة. بنية اتخذت طابعا مؤسساتيا بمجلس استشاري وتشريعي وتقريري في نفس الآن، كان يتناوب على رئاسته بشكل دوري وتوافقي ممثلي الوحدات السلالية الفرعية **(Hameaux)** المشكِّلة للمجال المحلي **للدوّار، ادْشار** أو **إيموضاع** (amhan, 1999, p. 116)

وبوجه عام، ولئن كانت هذه البنيات والقدرات المجتمعية قد أصابها قدر كبير من التفكك، فإن مستويات هذا التفكك لم تكن بنفس الحِدّة والدرجة بالنسبة لجميع مناطق المغرب، فبعض المجالات الهامشية والمجموعات المحلية نجحت في المحافظة على حياة

اجتماعية أصيلة وعميقة، قوامها روح محلية متَّقِدة وممارسات تضامنية متوارثة، من قبيل طقس **اثْويزة** التضامني الأوسع انتشارا، ونظام **الأكادير**(**grenier collectif**) الذي يعدّ من أقدم الأنظمة المجتمعية لتخزين الجماعي للمؤن (**les provisions**). كما يمكن عدّه من أقدم الانظمة المحلية للتوفير والإيداع المشترك للأشياء الثمينة: عقود البيع، والنقود، المجوهرات، الملابس والزّرابي لحفظها من السرقة والضياع، وللتخزين الجماعي "للمحاصيل الزراعية والمدّخرات الغذائية التي كانت كل عائلة تقوم بتجميعها على مدار السنة" (Robert Montagne, 1930, p. 11)وفضلا عن وظيفة الحماية الاجتماعية للأفراد ضد الفاقة ومباغتة مواسم الندرة، استخدُمت **الإكودار**(**ⵜⴰⴳⵓⴷⴰⵡⵜ**) جمع أكادير كذلك وعلى نطاق واسع، كتحصينات أمنية "ومستودعات للأسلحة والذخيرة الحربية، وكملاجئ آمنة يتحصّن بها نساء وأطفال وشيوخ القبيلة خلال فترات الحروب أو أثناء التعرّض للغزو" (Jacques meunié, 1944, p. 3)ولعلّ اضطلاع **الأكادير** (**ⴰⵣⵔⵉⴼ**) بكل هذه الأدوار الحيوية، هو ما دفع **مونطاني** إلى القول بأن "أنجع وسيلة لتأديب أي قبيلة وجعلها ضعيفة، هي تدمير مخازنها الجماعية"(Mohamed Boussalh, 2003, p. 329) . وتجب الإشارة ضمن هذا الإطار إلى الكثير من الطقوس والممارسات التضامنية الأخرى، كنظام **"الأكدال"** (**ⴰⴷⵍⴰⵙ**) (berque, 1936) للتدبير المشترك للمراعي الجماعية، ونظام **توالا** (Rachik, 1994, pp. 34-62)(**ⵜⵡⵍⴰ**) لرعي قطعان الماشية بالتناوب بين الأسر والعائلات.

طقوس وممارسات تعاونية متوارثة سجلت وإلى عهد قريب استمرارية لافتة بمجالات الأطلس الكبير وبالكثير من المجالات المحلية بالأطلس الصغير وسوس (**ⵙⵓⵙ**)، أو ما عرف تاريخيا محليا بمنطقة **إكْزولن**(**ⵜⵣⵣⵓⵍⵜ**) الممتدة بين وادي درعة شرقا والمحيط الأطلسي غربا جنوبي مراكش، "حيث نمط العيش المستقر ضارب في القدم، وحيث تقطن العائلات البربرية الكبرى(...) والأهالي حركيون ومقتصدون جدا هناك" (مونطاني، 2014، صفحة 23). ضمن هذا المنظور، يمكن فهم وتفسير تصدّر جهة سوس ماسة درعة (حسب التقسيم

الجهوي السابق) لجهات المغرب على مستوى كثافة النسيج التعاوني ونوعية المبادرات المدنية والتعاونية، إذ ضمّت هذه الجهة إلى جانب جِهَة الرباط أكثر من 28% من مجموع الجمعيات النشيطة على الصعيد الوطني (HCP, 2011, p. 22)، كما أنها تحتضن نماذج تعاونية رائدة ومبادرات مدنية نوعية "تجاوزت منجزاتها، خلال خمس سنوات فقط، ما أنجزته الدولة منذ أربعين سنة من الاستقلال"(amhan, 1999, p. 127) وإذا كانت مساهمة الجمعيات المحلية والتنظيمات التعاونية في إحداث دينامية تنموية ثابتة بهذه المناطق، ولا يمكن فهمها إلاّ باعتبارها امتدادا لتاريخ اجتماعي ثري جعل من ساكنة هذه المناطق النائية "متضامنون كأفراد أسرة واحدة"(Mernissi, 2003, p. 52) فإن من بين المؤشرات الميدانية الملموسة للدينامية التعاونية بتلك المناطق، ما أشارت إليه الورشة الأولى بالمناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني [4]، إلى الاستفادة المكثفة لتعاونيات منطقتي سوس والأطلس الكبير من خدمات منصّات التسويق الإلكتروني لمؤسسة **مغرب تسويق**[5]. وهذا ما أكّدته كذلك، نتائج التحليل المقارن لبيانات المواد المعروضة على تلك المواقع والمنصّات الإلكترونية[6]. نتائج وملاحظات سوسيولوجية ستزكّيها أيضا، مضامين النقاشات الجماعية والمقابلات

[4]- المناظرة الوطنية الرابعة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، "الاستراتيجية الوطنية الجديدة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تحدي مستقبلي من أجل تنمية اقتصادية مجالية مستدامة" ، الصخيرات 19 و 20 دجنبر 2018.

[5]- ***مغرب تسويق***، مؤسسة عمومية، من مهامها دعم جهود الفلاحين الصغار والمتوسطين، والمقاولات الفلاحية والغذائية، وكذا أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتعاونيات الفلاحية تحديدا، على مستوى تجميع المبادرات وتثمين المنتوجات المجالية، ومساعدتها تسويقها.

[6]- بعد تحليل مقارن أنجزته شهر يونيو من سنة 2015 لبيانات المواد المعروضة بإحدى منصات التسويق الإلكتروني التابعة لمؤسسة **مغرب تسويق**: www.bladlkhier.ma، تبيّن لي أن أكثر من 25% من المؤسسات العارضة تنتمي لأقاليم منطقة سوس أو الأطلس الكبير.

الاستطلاعية وغير الرسمية المنجزة مع عدد من الفعاليات المعنية بالموضوع[7]، الذين أكسبتهم تجربة الاشتغال الميداني انطباعا مشتركا أكيدا، حول ريادة المبادرات المدنية والتعاونية بكل من سوس والأطلس الكبير على حدّ سواء، لاستنادها إلى بنية اجتماعية تحتية محتضنة، ولاستفادتها من قيم التآزر المحلي، وترسُّبات ممارسات تعاونية تقليدية متوارثة، وكذا من استمرارية روح اجْماعة بالقرى والمجالات الهامشية هناك.

ثالثا: العمل التعاوني والتمكين الاقتصادي

1. المكانة المتصاعدة للاقتصاد التعاوني عبر العالم

حقّقت الحركة التعاونية العالمية منذ تسعينات القرن الماضي مكاسب هامة في مواجهة التنميط الاقتصادي، وستتوّج هذه المكاسب باعتراف أممي ثمين بأهمية و"أدوار المؤسسات التعاونية في التنمية الاجتماعية في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة[8]"، حيث دعت الأمم المتحدة دول العالم لاتخاذ كل الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تساعد على النهوض بأشكال العمل التعاوني، وأن ترفع كافة العراقيل التي تحول دون توسيع أنشطة المؤسسات التعاونية لتشمل مختلف القطاعات والميادين الاقتصادية، كما دعت الحكومات إلى ضرورة إقرار تدابير محفّزة للأفراد وكافة الفئات الاجتماعية على الانخراط والمشاركة في تلك الأنشطة والمبادرات الاقتصادية والإنتاجية ذات الطابع التضامني. لأجل ذلك ستُولي الكثير من السياسات العمومية وبرامج المنظمات الدولية أهمية

---

[7]- أنجزت هذه المقابلات على هامش الدورة الرابعة للمناظرة الوطنية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب(2018)، وكانت أهمها من الناحية النوعية، تلك التي أجريناها مع مسؤولي مكتب تنمية التعاون ومؤسسة مغرب تسويق، وكذا مع أعضاء الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

[8]- القرار الأممي رقم 90/47 بتاريخ 16 دجنبر 1992، الدّاعي لتخليد يوم عالمي للتعاونيات كل أوّل سبت من يوليوز كل سنة. وقد تمّ الاحتفال لأول مرّة بهذا اليوم سنة 1995، بالتزامن مع الذكرى المئوية لتأسيس الحلف التعاوني الدولي.

قصوى لتجويد الحياة الاجتماعية وتأهيلها وإثرائها عبر دعم المجتمع المدني المحلي والمؤسسات التعاونية، باعتبارها الآلية الأكثر ملائمة ونجاعة "لمساعدة الناس على مساعدة أنفسهم بأنفسهم ووفق تصورهم الخاص"(Huynh , Phan, & Bousquet, 1988, p. 3) ، وبالتالي تمكينهم من المشاركة في الدورة الاقتصادية ومن تملُّك زمام أمرهم.

ومع مطلع الألفية الثالثة، ستتعزّز هذه المكانة المتصاعدة للنموذج التعاوني على الصعيد العالمي، بإصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2009 قرارا دوليا جديدا، دعت من خلاله إلى جعل "2012 سنة دولية للتعاونيات"، حثّت من خلاله الدول لاتخاذ مزيد من الإجراءات للنهوض بالمقاولات التعاونية في القطاعات الناشئة"[9]. هكذا، ستشهد الأنشطة والمقاولات التعاونية خلال الفترة ذاتها طفرة كبرى، خاصة بعد أن خَبِرتها الكثير من بلدان العالم كآلية ناجعة للتخفيف من الانعكاسات الاجتماعية الوخيمة للأزمات المالية التي أصابت اقتصاداتها (Eum HS, 2017) والتي استحال في ظلها على القطاع الخاص الاحتفاظ بالوظائف، فبالأحرى خلق فرص شغل جديدة. ضمن هذا السياق، سيبلغ عدد أعضاء التعاونيات عبر العالم حوالي مليار متعاون، ينضوُون تحت لواء ثلاثة ملايين تنظيما تعاونيا بمختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية. وتشغّل التعاونيات بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر 250 مليون شخص، ما يمثل 10% من سوق العمل الدولي (ICA, 2021) أما رقم معاملات أكبر ثلاث مئة 300 تعاونية وتعاضدية على الصعيد العالمي فقد تجاوز ألفي مليار دولار أمريكي، أيْ ما يفوق الناتج الداخلي الخام لدولة كبرى مثل كندا. (ICA, 2021) وفي أوروبا حوالي خُمُسُ سكان القارة (17%) متعاونون، بينما يصل رقم معاملات القطاع التعاوني هناك ألف مليار أورو(COOP FR, 2018)

[9]- القرار الأممي رقم:**64/136** الصادر عن الجمعية العامة الأمم المتحدة بتاريخ 18 دجنبر 2009.

2. واقع حال العمل التعاوني بالمغرب

وطنيا، يعيش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عموما، والتعاوني منه بوجه خاص، على وقْع دينامية غير مسبوقة، فآخر البيانات الرسمية تفيد، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بأن عدد التعاونيات بالمغرب قد تجاوز متم سنة 2022 ثمانية وأربعين ألف تعاونية، وهو أكثر من ضِعف عدد التعاونيات بفرنسا(COOP FR, 2018) **(22500)**، غير أن مقارنة سريعة للمؤشرات القطاع بكلٍّ من البلديْن، تكشف عن حجم المجهود الواجب على المغرب بذله، كي يكون لهذه الطَّفرة العددية في للتنظيمات التعاونية الوقْع السوسيواقتصادي المأمول: فما هو مهمّ من الناحية السوسيولوجية ليس هو عدد التعاونيات بل عدد المتعاونين، لأن عددهم هو ما يمَكنّنا من احتساب معدّل التأطير التعاوني[10]، والذي يُمكننا من قياس مدى التجذّر والامتداد المجتمعي الذي يتمتّع به هذا النمط الاقتصادي. وعلى هذا المستوى يلاحظ بأن مجموع عدد المتعاونين بالمغرب بالكاد يتجاوز نصف مليون متعاون (**617 689**) (مكتب تنمية التعاون، 2020) في حين أن هذا العدد بفرنسا يفوق الثمانية والعشرين مليونا، أي أن ثلث الفرنسيين أعضاء بإحدى التعاونيات على الأقل. في الوقت الذي لا يتجاوز فيه معدل التأطير التعاوني بالمغرب، وفي أحسن الأحوال 4%، وذلك بحسب التقديرات المتفائلة جدا للإدارات الوصية على القطاع[11].

---

[10]ـ يحتسب معدل التأطير التعاوني باحتساب نسبة المتعاونين من مجموع الساكنة النشيطة.

[11] ـ المعدّل الوطني للتأطير التعاوني (4%)، مبني على تقديرات متفائلة جدا للجهات الوصية على القطاع، لأن احتسابه يتمّ على أساس إحصاء تراكمي لعدد أعضاء التعاونيات عند التأسيس، دون الأخذ بعين الاعتبار من جهة أولى، استقالات وانسحابات الأعضاء، التي تَعقُب في الغالب كل عملية تأسيس، ومن جهة ثانية، لا يأخذ هذا المعدّل بعين الاعتبار الأهمية العددية لأعضاء التعاونيات التي لم تعد نشيطة أو الميّتة، والتي لا يتوفّر مكتب تنمية التعاون بشأنها على أية مؤشرات دقيقة ومحيّنة.

وبمقارنة بسيطة لبعض المؤشرات السوسيواقتصادية، يمكن القول بأن الاقتصاد التعاوني لازال فتيا بالمغرب، وبأن مساهمته في النسيج الاقتصادي الوطني لازالت مجهرية، فهو لا يشغّل سوى **35 472** أجيرا، **26 603** منهم فقط هم بمثابة أجراء دائمون، مقابل **8869** أجيرا مؤقتا أو موسميا (مكتب تنمية التعاون، 2020). أما بفرنسا فنجد أن التعاونيات تشغل أكثر من مليون ثلاث مئة ألف أجير، ما يمثل **5,5%** من سوق العمل، ويفوق رقم معاملاتها ثلاث مئة مليار أورو (Coop FR, 2018, p. 6) ، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه هذا الرقم بالمغرب عشرة ملايير درهم، أي 1,5% فقط من الناتج الداخلي الخام[)](المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015، صفحة 48)وإذا كانت كتلة الأجور التي تدفعها التعاونيات بالمغرب تقدّر بنصف مليار درهم، فإن القطاع الفلاحي يستحوذ على حصّة الأسد من مجموع مناصب الشغل التي توفِّرها التعاونيات بالمغرب بنسبة **64,54%**، متبوعا بالصناعة التقليدية بنسبة **22%**. أما في المرتبة الثالثة فتوجد تعاونيات الغابة المشغِّلة لأقل من **3%** من مجموع أجراء القطاع التعاوني، فيما تتوزّع النسبة المتبقية حوالي من **10%** على باقي القطاعات (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2015)

المبيان رقم2: التشغيل بالتعاونيات بالمغرب حسب القطاعات

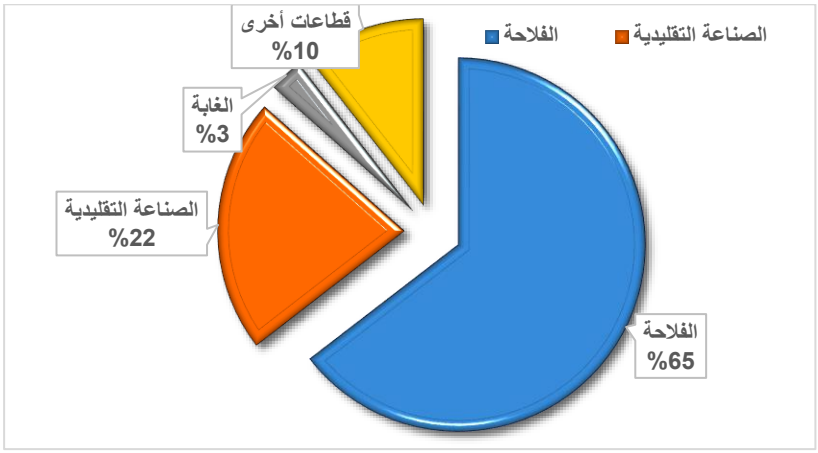

المصدر: البيانات الإحصائية لمكتب تنمية التعاون لسنة 2018

وإذا كانت الأرقام المشار إليها أعلاه لا تمثّل إلاّ نسبةً ضئيلة جدا من سوق العمل بالمغرب، فإن مجمل المؤشرات السوسيواقتصادية للقطاع لا تعكس حجم الإمكانات المتوفرة ولا مستوى الرهانات والعمومية على القطاع. وفي نفس السياق تشير الوثائق والخطابات الرسمية إلى مؤشر ثاني مهمّ في هذا الإطار، لكنه يفتقد فيما يبدو للكثير من الدّقة ويصعب التحقق منه على أرض الواقع، يتعلق الأمر بمؤشّر التشغيل الذاتي بالتعاونيات، إذ تَعتَبِر الجهات الحكومية أن مجموع المتعاونين على الصعيد الوطني (**689617**) يشتغلون لحسابهم الخاص بالتنظيمات التعاونية التي ينخرطون بها، وهي مسألة نسبية ولا يمكن التسليم بها بشكل آلي، بالنظر إلى الارتفاع الكبير لنسبة التعاونيات غير النشيطة وتلك التي لا تقوم بأي نشاط تعاوني، أو تمارس بعض أنشطة من حين لآخر وبشكل موسمي فقط. وعلى هذا الصعيد، تظلّ مشاكل التسويق وصعوبات ولوج تنظيمات القطاع إلى الدورة الاقتصادية لا حصر لها وبدون حلّ في الأفق القريب، ما دامت أغلب التعاونيات الفلاحية، باستثناء تعاونيات الحليب، تحقق 65% من معاملاتها السنوية فقط أثناء فترة إقامة المعارض الوطنية والجهوية أو المحلية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولا يمكنها بيع منتوجها خارج هذه المناسبات الموسمية (12).

خلاصة:

نظريا، يفترض أن تعمل التعاونيات من خلال توحيد الجهود الذاتية للأفراد وتأهيل قدراتهم للولوج إلى السوق، على تهيئة وتحسين سبل العيش الكريم لهم، وعلى تمكينهم اقتصاديا وإثراء الحياة المجتمعية للأمم. وبذلك يُسْهم العمل التعاوني في بناء مجتمع منتج ومتضامن مؤمن بقدراته، ومنفتح على كل الفرص والتجارب الممكنة. وإذا كانت هذه الفرص

(12)- المناظرة الوطنية حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المستدامة". الورشة الأولى"من أجل ضمان استمرارية أنشطة الاقتصاد الاجتماعي: التمويل، المواكبة، التسويق". الدار البيضاء 2016.

والتجارب الاقتصادية المبتكرة قد مكّنت الكثير من اقتصاديات الدول الرأسمالية من التخفيف من حِدّة الانعكاسات الاجتماعية للأزمات المالية المتتالية، وغدت ضمن الكثير من سياقات دول الجنوب، إحدى أنجع الاستراتيجيات المحلية لتحقيق الإدماج الاقتصادي للأفراد بشكل عام. فإن تحقيق أيّ من هذه الغايات بالمغرب لا يبدو واضحا من خلال مؤشرات سوسيواقتصادية ملموسة. غير أن ما هو ثابت ومؤكد سواء بالمغرب أو غيره من البلدان، هو ارتباط ازدهار هذا النوع من الأنشطة والمبادرات الاقتصادية التعاونية والتضامنية بالمجالات الهامشية ذات الخصوصية السوسيوثقافية. ذلك أن إحساس الأفراد بالانتماء المشترك ووحدة المصير، واستبطانهم لنفس القيم الأخلاقية ومعايير السلوك والفعل، يشكّل بنية اجتماعية تحتية لا غنى عنها بالنسبة للكثير من التعاونيات الرائدة على الصعيد الدولي.

وعلى الصعيد الوطني هناك الكثير من الشواهد التي تؤكد على أنه وبفضل ما تتمتّع به بعض المناطق من هامشية ثقافية وهوية سوسيومجالية متميّزة، قد أفلحت في إطلاق مبادرات محلية رائدة، سواء ذات طبيعة مدنية أو اقتصادية. تعاونية، مزجت فيها بين قيم التآزر المحلي التقليدية والقيم الحديثة، واستطاعت من خلالها من أن "تتجاوز مجرّد البقاء على قيد الحياة، إلى تحقيق التنمية(Mernissi, 2003) . وفق هذا الإطار التفسيري كذلك، يمكن أن نفهم مثلا، تصدّر جهة سوس ماسة درعة، ضمن التقسيم الجهوي القديم، لجهات المغرب على مستوى كثافة النسيج التعاوني والمبادرات المدنية وفعاليتها، إذ ضمّت هذه الجهة إلى جانب جِهَة الرباط أكثر من 28% من مجموع الجمعيات النشيطة على الصعيد الوطني(HCP, 2011, p. 22)فضلا عن احتضانها لنماذج جمعوية وتجارب تعاونية رائدة وتجارب نوعية، كان لها وقْع تنموي واضح، "تجاوزت على إثره بعض الجماعات القروية هناك، وخلال خمس سنوات فقط، ما أنجزته الدولة منذ أربعين سنة من الاستقلال" .amhan, 1999, p) (127

Bibliography

CGTN. (2006, 01 26). Vocabulaire des sciences humaines et de l'informatique commission générale de terminologie et de néologie. *Bullettin officiel*(04).

Ahmed ghazali. (1992). Le Transfert des Modèles pour Le Développement : Le . cas de l'institution coopérative au Maroc. *Wallada*.

Alliance Coopérative Internationale. (2024). Récupéré sur https://.ica.coop/fr/index.html

amhan, A. (1999). *structures sociales et développement économique local.* (d. kharouz, Trad.) casablanca: Fondation du roi Abdul-aziz Alsaoud pour les études islamiques et les sciences humaines.

Barbara Levy Simon. (1994, 05 01). The Empowerment Tradition in American Social Work: A History. *Social Work, 41*(3). Récupéré sur https://doi.org/10.1093/sw/41.3.328-a

berque, j. (1936). *Contribution à l'étude des contrats nord-africains : les pactes pastoraux Bni-Meskine.* alger: imprimerie la typo-litho et j. carbonnel.

Calvès, A.-E. (2009). EMPOWERMENT » : généalogie d'un concept clé du discours contemporain sur le développement. *Revue Tiers Monde, 04*(200).

Coop FR. (2018). *Panorama sectoriel des entreprises coopératives françaises, .* COOP FR.

COOP FR. (2018). *Panorama sectoriel des entreprises coopératives françaises, 2018 ». Les entreprises coopératives en France, édition 2018, .* France.

Eum HS. (2017). *Cooperatives and Employment Second Global Report.* Bruxelles : CICOPA.

Favreau, L. (2003). L'économie sociale et solidaire pôle éthique de la mondialisation, Économie et éthique. *UNESCO*(04), paris.

HCP. (2011). *Enquête Nationale auprès des institutions sans but lucratif (ISBL) : Exercice 2007.* Rapport de synthèse Haut commissariat au plan.

Huynh , G., Phan, N., & Bousquet, J. (1988). *Développement endogène : Aspects qualitatifs et facteurs stratégiques.* paris: UNESCO.

ICA. (2021, 12 31). *DÉCOUVREZ COMMENT LES COOPÉRATIVES CONSTRUISENT UN MONDE MEILLEUR !* Récupéré sur ICA: https://ica.coop/fr

ILO. (s.d.). *Cooperatives (COOP)*. Récupéré sur ILO: https://www.ilo.org/empent/units/cooperatives/lang--en/index.htm

Internationale co-operative alliance. (2012, 07 24). *The worlds major co-operatives and mutual businesses, ICA .* Récupéré sur Geneva switzerland: https://ica.coop/en/global300

Jacques meunié. (1944). Les greniers collectifs au Maroc. *ournal de la Société des Africanistes, 14*. doi:https://doi.org/10.3406/jafr.1944.2553

Jeanne, F. S. (1966). L'homme. *La segmentarité au Maghreb, 6*(2).

Laville, J. L. (2004). L'entreprise sociale : éléments pour une approche théorique. Capital social espace public et pluralité des principes économique. Dans *In capital social espace.* Université de Rouen: groupe de recherche: Innovation et société (GRIS).

Mernissi, F. (2003). *ONG rurales du Haut-Atlas : les Aït-Débrouille.* (E. Marsam, Éd.) Rabat.

Mission coopérative | ICA. (2024). Récupéré sur https://www.ica.coop/fr/notre-travail/world-cooperative-monitor

Mohamed Boussalh. (2003). Imchguiguiln : les démentions socioculturelles d'un grenier collectif de l'Anti-Atlas occidental. Dans S. l.-K. In Le patrimoine culturel marocain. paris: Maisonneuve et Larouse.

Narayan, D. (2004). *Autonomisation et réduction de la pauvreté* (éd. Les Éditions Saint-Martin). (T. d. Pesme, Trad.) Washington, D.C: THE WORLD BANK. Récupéré sur www.worldbank.org

Nations unies. (2024). Récupéré sur https://.un.org/fr/events/cooperativesday/background.shtml

Ninacs, W. A. (2005, 04 12). Empowerment et service social : approches et enjeux. (É. d. Laval, Éd.) *44*(1). doi:https://doi.org/10.7202/706681ar

OIT. (2022). *Les normes internationales sur les coopératives guident le travail*. Récupéré sur http://www.ilo.org/empent/units/cooperatives

Rachik, H. (1994). Bien collectif, intérêt et mobilisation collective en milieu rural. *In montagne et société au Maroc, 4*. doi:10.4000/books.cjb.752

Robert Montagne. (1930). Un magasin collectif de l'Anti-Atlas, l'agadir des Ikounka. (R. d. françaises, Éd.) *19*(80). Récupéré sur www.persee.fr/doc/outre_0399-1377_1931_num_19_80_1051_t1_0224_0000_1

Une Europe coopérative. (2024). Récupéré sur https://www.entreprises.coop/une-europe-cooperative

William Ninacs. (2002, 01). Types et processus d'empowerment dans les initiatives de développement économique communautaire au Québec.

Thèse. QUÉBEC: Université Laval. Récupéré sur https://www.researchgate.net/publication/34494366

Yann le bossé. (1996). Empowerment et pratiques sociales : illustration du potentiel d'une utopie prise au sérieux. *Nouvelles pratiques sociales, 9*(1).

Yann le bossé. (2008). L'empowerment : de quel pouvoir s'agit-il ? Changer le monde (le petit et le grand) au quotidien. *nouvelles pratiques sociales, 21*(1).

Zineb Hda. (2020, 07). Impact des institutions de microcrédit sur l'autonomisation (empowerment) des femmes (cas de la région d'Errachidia) : enseignements d'une analyse économétrique. *revue international d'économie numérique, 2*(2).

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2015). *الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة لنمو مدمج*. الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

المختار الهراس. (2004). القبيلة والدورة العصبية، قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغربي. تأليف *الفكر الخلدوني: المنهج والمفاهيم والأزمة المعرفية* (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي.

المندوبية السامية للتخطيط. (2018). *معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014*. الرباط: مديرية الإحصاء، قسم إحصاء السكان والحالة المدنية.

جمال الدين ابن منظور. (د ت). *لسان العرب،6*. بيروت: طبعة دار الجيل.

روبرت مونطاني. (2014). *الحياة الاجتماعية والسياسية للبربر*. (محمد ناجي بن عمر، المترجمون) الدار البيضاء: إفريقيا الشرق.

ليليا بنسالم. (2007). المقاربة الانقسامية لمجتمع المغرب الكبير، حصيلة وتقييم. تأليف الأنثروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي، (جماعي). الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

مجمع اللغة العربية. (2008). *المعجم الوسيط* (الإصدار الطبعة الرابعة). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

محمد عابد الجابري. (2007). *فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي* (الإصدار مركز دراسات الوحدة العربية). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مكتب تنمية التعاون. (2020). *البيانات الإحصائية السنوية لسنتي 2018 و2020*. غير منشور.

مكتب تنمية التعاون. (2022). البيانات الإحصائية السنوية لمكتب تنمية التعاون